اقتصاد

المغرب: ضغوط لتسريع الاستثمارات العمومية

الرباط ـ **مصطفى قماس**

تضغط الأزمة الصحية وتداعياتها الاقتصادية على الحكومة المغربية كي تسرع وتيرة تنفيذ الاستثمارات العمومية في العام المقبل، خاصة تلك التي تنجز عبر الموازنة، وهي استثمارات حاسمة بالنسبة للنمو الاقتصادي والقطاع الخاص في المملكة.

ويعد الاستثمار العمومي الذي تنجزه الدولة عبر الموازنة أو الشركات والمؤسسات العمومية مهماً بالنسبة لشركات القطاع الخاص عبر الصفقات العمومية، علما أن المغرب يرنو إلى منح الأفضلية للشركات الوطنية في إنجاز الصفقات في ظل خطة الإقلاع الاقتصادي.

وكان الاتحاد العام لمقاولات المغرب، الذي يمثل مصالح رجال الأعمال في المملكة، قد أكد على أنه يجب تشجيع الطلب عبر الطلبيات العمومية التي تعبر عنها الوزارات والشركات الحكومية للقطاع الخاص، خاصة في سياق الصعوبات الاقتصادية التي يعرفها المغرب بسبب الجائحة. ويؤكد مصدر مطلع لـ«العربي الجديد»، أن تنفيذ الاستثمار العمومي سيراوح بين 60% و70% بنهاية السنة المقبلة، بسبب المساطير المرتبطة بإطلاق طلبات عروض الصفقات العمومية وتنفيذها، مشدّدا على أن الأزمة الحالية تقتضي تسريع وتيرة تنفيذ الاستثمارات العمومية التي يرتهن لها القطاع الخاص.

ولاحظ المجلس الأعلى للحسابات (حكومي)، في تقريره حول تنفيذ موازنة العام الماضي، أن معدل إنجاز الاستثمارات العمومية الملتزم بها لم تتجاوز 63 في المائة من المبلغ المتوقع، غير أن مراقبين يتوقعون أن يكون تنفيذ استثمارات موازنة العام الحالي أدنى من ذلك المعدل بسبب تداعيات الأزمة الصحية التي أفضت إلى تعثر العديد من المشاريع.

ويرى الخبير الاقتصادي محمد الرهج، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن تنفيذ نفقات الاستثمار العمومي عكس نفقات الدعم أو نفقات التسيير، إذ يمكن ترحيل جزء منها من عام لآخر، خاصة أن المشاريع التي تمولها تهم البنيات التحتية التي تنجز على مدى سنوات، وتظهر مردوديتها الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل. وقررت الحكومة المغربية استثمار حوالي 25 مليار دولار في العام المقبل، عبر الموازنة والشركات المملوكة للدولة والجماعات المحلية، بارتفاع بنسبة 26% مقارنة بالمستوى الذي بلغته في العام الماضي، علما أن ذلك المبلغ يستحضر ما سيوفره صندوق محمد السادس للاستثمار.

ومن جانبه، يؤكد الخبير في المالية العمومية محمد بوستي، لـ«العربي الجديد»، أن انخفاض الاستثمار عبر الموازنة في سياق الإنعاش الاقتصادي، لن يكون مفهوما، علما أن المجهود المبذول على هذا المستوى غير مسبوق، حيث يصل إلى 25 مليار دولار، وإن كان التنفيذ على مستوى الإصدار والإنجاز يبقى على التوالي في حدود 63% و70%.

وفي المقابل، أكد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة محمد بنشعبون، في تصريحات أخيراً، أن معدل تنفيذ الاستثمارات العمومية يصل إلى 80% في الأعوام الأخيرة، مشددا على أن الحكومة ستحرص في العام المقبل على تسريع وتيرة تنفيذ تلك الاستثمارات.

(Getty)

القضاء على الفقر في الصين

حققت الصين إنجازا في حذف جميع المحافظات الفقيرة المتبقية من قائمة الفقر، حسب وكالة الأنباء الصينية (شينخوا). وأعلنت حكومة مقاطعة قويتشو بجنوب غربي الصين، أمس الإثنين، أن المحافظات التسع الفقيرة الأخيرة، وجميعها في المقاطعة، قد قضت على الفقر المدقع. وتعهدت الصين بالقضاء على الفقر المدقع في 2020. وفي نهاية 2019، كانت لا تزال هناك 52 محافظة في الشمال الغربي والجنوب الغربي والجنوب من البلاد مدرجة على قائمة الفقر.

وفي مؤتمر صحافي، قال لي جيان، مدير مكتب التنمية والتخفيف من حدة الفقر في المقاطعة، إن تقييما أجرته وكالات تابعة لجهات خارجية في وقت سابق من هذا الشهر أظهر أن معدل الفقر الإجمالي في المقاطعات التسع في قويتشو قد انخفض إلى صفر بالمئة، وأن معدل الرضا بين السكان المحليين تجاوز 99 بالمئة.

لقطات

السيسي يفرض رسوماً على طريق شرم الشيخ

قررت «الشركة الوطنية للطرق»، وهي إحدى شركات جهاز مشروعات الخدمة الوطنية التابع للقوات المسلحة المصرية، فرض رسوم قيمتها 100 جنيه مقابل المرور على طريق (نفق الشهيد أحمد حمدي - شرم الشيخ) الجديد بمحافظة جنوب سيناء، وذلك ذهاباً وإياباً للسيارات الخاصة، بواقع 50 جنيهاً في المرة الواحدة. ومنح الرئيس عبد الفتاح السيسي «الشركة الوطنية للطرق» حق الإدارة والتشغيل للطريق الدولي الجديد (النفق - شرم الشيخ) بالامر المباشر، والذي أشرفت الهيئة الهندسية للجيش على تنفيذه بطول 340 كيلومتراً، وبكلفة بلغت نحو 5 مليارات و500 مليون جنيه (نحو 352 مليون دولار).

زيادة استثمارات الطاقة المتجددة في تركيا

شكلت مصادر الطاقة المتجددة، وفي مقدمتها الكهرومائية وطاقة الرياح، 99,6% من الاستثمارات الجديدة في قطاع توليد الطاقة الكهربائية في تركيا، خلال الأشهر الـ9 الأولى من العام الجاري. ووفق معلومات جمعتها وكالة الأناضول من وزارة الطاقة والموارد الطبيعية، أمس، تم تشغيل 1934 ميغاوات من إنتاج الطاقة الكهربائية الجديد خلال الفترة بين يناير وسبتمبر 2020. واستحوذت محطات الطاقة الكهرومائية على 66,6% (1288,4 ميغاوات)، من إنتاج الطاقة الكهربائية خلال الفترة نفسها. وشكلت محطات الرياح 25,6% (486,8 ميغاوات)، والطاقة الشمسية 4,6% (89 ميغاوات).

وزارة الاقتصاد الفلسطينية ترخص لـ8 مصانع

أعلنت وزارة الاقتصاد الوطني، أمس، عن ترخيصها لـ8 مصانع برأس مال إجمالي بلغ 6,3 ملايين دولار خلال الشهر الماضي. توقعت الوزارة في بيان لها، ان توفر المصانع لدى المباشرة في إقامتها في محافظات الخليل، بيت لحم، ورام الله والبيرة، ونابلس أكثر من 300 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة. واستحوذت صناعة منتجات المعادن اللافلزية على الحصة الأكبر وبنسبة 82,5% من إجمالي رأس المال، تلتها صناعة المنتجات الغذائية بنسبة 15,2%، ومن ثم صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر بنسبة 1,8%، وصناعة الكيماويات والمنتجات الكيميائية بنسبة 0,5% من قيمة رأس المال.

شخصيات بالعائلة الحاكمة الإماراتية تعتزم تدشين مشاريع داخل إسرائيل

صالح النعامي

كشفت قناة التلفزة الإسرائيلية «12»، الليلة الماضية، النقاب عن أن وزير المالية الإسرائيلي السابق موشي كحلون، أسس بالتعاون مع شخصيات بارزة من العائلة الحاكمة في أبوظبي صندوق استثمار، مهمته تدشين مشاريع داخل إسرائيل.

وأفادت كيرن مرتسيانو، المعلقة الاقتصادية في القناة، بأن كحلون الذي ينتمي إلى حزب الليكود الحاكم، توجه إلى الإمارات أخيرا في زيارة «سرية ومطولة» بهدف التوافق على تفاصيل المشروع المشترك. وأشارت مرتسيانو إلى أن إقدام كحلون، الذي ترك الحياة السياسية قبيل الانتخابات الأخيرة في إسرائيل، على التعاون مع قيادات كبيرة في العائلة الحاكمة في أبوظبي، جاء لأنه معني بالاستفادة من الطاقة الكامنة التي يمنحها اتفاق التطبيع بين أبوظبي وتل أبيب.

ولفتت إلى أن الصندوق الجديد الذي سيرأس مجلس إدارته كحلون، سيعتمد على تعاون صندوق التقاعد الكبير في الإمارات ومؤسسات اقتصادية إسرائيلية.

وحسب مرتسيانو، فقد توثقت العلاقات الشخصية أخيرا بين كحلون، الذي هاجرت عائلته من ليبيا، وشخصيات بارزة بالعائلة الحاكمة في أبوظبي.

وأضافت أنه من المنتظر أن يعلن الصندوق الجديد عن الشروع في تنفيذ مشاريع مشتركة في إسرائيل، ولا سيما في مجال الاختراعات والتقنيات المتقدمة.

يُذكر أن كحلون شغل منصب وزير المالية الإسرائيلي من 2015 وحتى 2020، وقد انشق عن الليكود وشكل حركة «كلنا»، وعشية الانتخابات الأخيرة اندمجت حركته مجددا في الليكود.

يُشار إلى أن صندوق الاستثمار الوطني في الإمارات أعلن قبل شهرين عن تدشين مكتب له في تل أبيب؛ كما أن الاتفاقات الاقتصادية التي وقعت أخيرا بين أبوظبي وتل أبيب قد شملت اتفاقا ينص على تنظيم وتشجيع الاستثمارات بين الجانبين.

ويحرص رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على طمأنة الإسرائيليين، أخيرا، بشكل متواصل، إلى أن اتفاقات التطبيع، ولا سيما مع الإمارات، ستفضي إلى إحداث تحول هائل في الواقع الاقتصادي في إسرائيل، وستجلب الكثير من الاستثمارات التي ستمكن عوائدها من إخراج دولة الاحتلال من الأزمة الاقتصادية الخانقة التي علقت بها في أعقاب تفشي وباء كورونا.

عالم ما بعد اللقاح

مصطفى عبد السلام

بتنا على بعد أيام من طرح أول لقاح لعلاج كورونا، رؤساء دول وشركات إنتاج أدوية يؤكدون أن الطرح سيتم في نهاية الشهر المقبل، وهذا الطرح سيعيد للعالم بعضاً من توازنه الاقتصادي والصحي المفقود، خاصة مع زيادة عدد الشركات المنتجة للقاح، وتعهد مجموعة العشرين بتوزيع ملياري جرعة، وتعهد الصين بنشر اللقاح على نطاق واسع.

صحيح أننا لا نتوقع انقشاعا سريعا لأسوأ أزمة صحية يشهدها العالم في مائة عام، وانحسارا لأسوأ أزمة اقتصادية منذ الكساد العظيم في العام 1929، أو أن تشهد الأسابيع الأخيرة من 2021 تحسنا سريعا في حالات التعافي من الوباء ومؤشرات الاقتصاد طالما لم يوزّع اللقاح على نطاق واسع وعلى أكبر عدد من الدول بما فيها النامية، وبالتالي سيبقى العالم بعض الوقت في فترة ضبابية وغموض وحالة من عدم اليقين.

لكن على أية حال فإن مجرد طرح اللقاح ستكون له تداعيات مهمة على الاقتصاد العالمي وأنشطته المختلفة، خاصة المتعلقة بأسعار النفط وحركة الإنتاج والطيران والبورصات، فهذا الاقتصاد قبل طرح اللقاح لن يكون هو نفسه اقتصاد ما بعد الطرح وبدء توزيع اللقاح.

فالعالم حاليا، وفي ظل الموجة الثانية من كورونا، يعيش حالة شديدة من الارتباك، خاصة مع قيام دول ذات اقتصاديات كبيرة، بإغلاق أنشطة الاقتصاد، ووضع قيود على حركة السفر والطيران والأسواق، كما أن اقتصاد العالم يعيش حاليا حالة من الانكماش الشديدة يصاحبها تراجع في معدلات النمو، وزيادات قياسية في الدين العام، وخسائر فادحة للقطاعات المختلفة، وزيادة كبيرة في معدلات البطالة وتراجع فرص العمل المتاحة، وبطئا في حركة التجارة الدولية، وأسعار نفط منخفضة أضرت كثيرا بالدول المنتجة وعمقت عجز الموازنات لديها ودفعتها نحو التقشف وترشيد النفقات والتوسع في الاقتراض أو تسييل الأصول.

أما الاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد لقاح كورونا فقد يشهد تغيرات جذرية في محاولة من الحكومات للحد من الخسائر الفادحة التي تعرضت لها الدول وقت تفشي الوباء، خاصة المتعلقة بفرص العمل وتراجع الإيرادات العامة.

بالطبع لن يسترد الاقتصاد العالمي عافيته بشكل سريع، وخاصة أن كلفة تفشي وباء كورونا كانت باهظة، سواء على المستوى الصحي أو الاقتصادي، ويكفي أن نستدل بأرقام صندوق النقد الدولي التي قدر فيها خسائر العالم من الفيروس بنحو 28 تريليون دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة. لكن على أية حال فإن بداية طرح اللقاح مع نهاية ديسمبر/ كانون الأول تعطي بريق أمل للأسواق والحكومات والاقتصادات المتهاوية.

مال وسياسة

نفط ليبيا ورقة ضغط في التسوية الشاملة

اعلنت المؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس عن احتجاز الايرادات في حسابات المؤسسة لدى المصرف الليبي الخارجي «بشكل مؤقت» إلى حين الوصول إلى تسوية سياسية شاملة

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

تصاعد الخلاف بين المؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس والمصرف المركزي حول الإيرادات المالية، إذ أعلنت المؤسسة عن احتجاز الإيرادات في حساباتها لدى المصرف الليبي الخارجي «بشكل مؤقت» إلى حين الوصول إلى تسوية سياسية شاملة، والتي من أهم مخرجاتها الاستخدام العادل للإيرادات بين كل مدن وقرى ليبيا. وأوضحت المؤسسة عبر بيان، حصلت «العربي الجديد» على نسخة منه، أن الإيرادات النفطية في ليبيا بلغت 186 مليار دولار خلال التسع سنوات الماضية. وذكرت أنها بصدد التعاقد مع إحدى الشركات العالمية الكبرى للمراجعة والتدقيق المالي لأنظمتها المالية والإدارية، مؤكدة أن كافة إيرادات الدولة الليبية وأيضا حقوق الشركاء الأجانب موثقة توثيقا دقيقا ومحتجزة في حسابات المؤسسة لدى المصرف الليبي الخارجي.

ووفق المؤسسة الوطنية للنفط، فإنه حتى ذلك الحين ستحتفظ بالمال في المصرف الليبي الخارجي، لافتة إلى أنها بصدد التعاقد مع إحدى الشركات العالمية الكبرى للمراجعة والتدقيق المالي لأنظمتها المالية والإدارية، وأن «كافة الإيرادات وحقوق الشركاء الأجانب موثقة توثيقاً دقيقاً».

وأشارت إلى أن بيان المصرف المركزي الصادر في 19 نوفمبر/تشرين الثاني الجاري، حول الإيرادات والإنفاق خلال الفترة من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 أكتوبر/تشرين الأول 2020 «غير دقيق وبه مغالطات وتضليل وادعاءات كبيدية».

وكان مصرف ليبيا المركزي قد أعلن، في وقت سابق، أن إجمالي الإيرادات النفطية الفعلية حتى نهاية أكتوبر/تشرين الأول، بلغ 2,4 مليار دينار (1,74 مليار دولار).

لكن مؤسسة النفط ذكرت في بيانها أن الإيرادات النفطية الفعلية والمودعة لدى مصرف ليبيا المركزي بلغت 3,7 مليارات دولار، أي ما يعادل 5,2 مليارات دينار، وليس كما جاء في بيان المصرف المركزي، مضيفة أن الإيرادات النفطية خلال السنوات التسع الماضية بلغت 186 مليار دولار.

وفي هذا السياق، قال المحلل الاقتصادي رمضان السنوسي، لـ«العربي الجديد» إن إيرادات النفط وإيداعها بالمصرف الخارجي تنظمه تشريعات ولوائح، حيث لا سلطان للمؤسسة على هذا الحساب.

وأضاف السنوسي أن الأموال تدرج في ميزانية الدولة وتصدر المخصصات من وزارة التخطيط، مشيراً إلى أن حديث مؤسسة النفط بأنها ستحجب الأموال عن المركزي إلى حين معرفة كيف صرفت هذه الإيرادات، غير سليم، لأنه ليست لها علاقة بالرقابة على الإنفاق.

وتأتي هذه التطورات في ظل سعي الجانبين المتصارعين (حكومة الوفاق المعترف بها دوليا والكيان الموازي في شرق ليبيا)، إلى توحيد عمل المؤسسات المالية والاقتصادية للحد من الأزمات الخانقة التي تعاني منها البلاد، وذلك عبر المفاوضات الجارية بينهما بدعم إقليمي ودولي. ومن جانبه، حذّر المحلل الاقتصادي وائم المصراتي، من أن الصراع بين المؤسسة الوطنية للنفط ومصرف ليبيا المركزي بشأن الإيرادات النفطية سوف يعقد الوضع الاقتصادي. ودعا إلى ضرورة تدخل ديوان المحاسبة كجهة رقابية مالية للفصل في حقيقة ادعاءات الطرفين.

ولم يعلق بعد البنك المركزي على قرار مؤسسة النفط تعليق تحويل الإيرادات، غير أنه أشار في بيانه الأخير إلى خسارة ليبيا نحو 10 مليارات دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من العام بسبب توقف الإنتاج والتصدير. وفي 17 يناير/كانون الثاني الماضي، بدأت قوات تتبع اللواء المتقاعد خليفة حفتر إغلاق ميناء الزويتينة لتصدير النفط والغاز المسال (شرق)، بدعوى أن أموال بيع النفط تستخدمها الحكومة الليبية المعترف بها دوليا في تمويل المجهود العسكري. كما أقفلوا موانئ وحقولا أخرى، ما دفع مؤسسة النفط إلى إعلان حالة «القوة القاهرة» فيها، قبل إعلان التوصل إلى اتفاق ينهي الإغلاق في سبتمبر/أيلول، وبدأت الدولة في استعادة الإنتاج تدريجياً. وانقسمت ليبيا في السنوات الأخيرة بين فصائل متحاربة في الغرب والشرق، مع تقسيم معظم مؤسسات الدولة بين إدارات متناحرة. ولكن الاتفاقيات الدولية ضمنت أن تظل المؤسسة الوطنية للنفط المنتج الشرعي الوحيد للنفط في البلاد وأن تتدفق جميع عائدات التصدير عبر مصرف ليبيا المركزي لتمويل القطاع العام.

ويقع مقر كل من المؤسسة الوطنية للنفط ومصرف ليبيا المركزي في طرابلس مقر حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا. وصدّت حكومة الوفاق هجوما استمر شهوراً شنته قوات حفتر للسيطرة على المدينة. وحسب أحدث بيانات رسمية، بلغ إنتاج ليبيا من النفط 1,250 مليون برميل يومياً، وياتي ذلك بعد توقف النفط إنتاجاً وتصديرًا خلال الستة أشهر الماضية، ما تسبب في خسائر باهظة للقطاع.

وسيطر قطاع النفط منذ ستينيات القرن الماضي على الأنشطة الاقتصادية التقليدية في ليبيا، حتى أصبح المصدر الرئيسي للدخل القومي في البلاد، إذ يوفر نحو 95% من الإيرادات المالية، حسب بيانات رسمية.

1,250

حسب أحدث بيانات رسمية، بلغ إنتاج ليبيا من النفط 1,250 مليون برميل يومياً، وياتي ذلك بعد توقف النفط انتاجاً وتصديرًا خلال الستة أشهر الماضية، ما تسبب في خسائر باهظة للقطاع.

النفط المصدر الرئيسي للدخل في البلاد (فرانس برس)

سورية

الغلاء يطاول الألبسة المستعملة

ريان محمد

طوال السنوات الأخيرة تحولت منطقة الإطفائية وسط دمشق، المعروفة بأنها سوق الألبسة المستعملة أو ما يسميها السوريون بسوق «البالة»، إلى مقصد لكل من يبحث عن كساء رخيص الثمن له ولعائلته، وخاصة بعد أن حلقت أسعار الألبسة الجاهزة. إلا أنه على ما يبدو حتى هذه الألبسة المستعملة أصبحت حلما بعيد المنال عن كثير منهم بعد أن أصبحت أسعارها بعيدة المنال عن يد أصحاب الدخل المحدود. ثياب «البالة» لم تعد للفقراء بل أصبحت سوقا للأغنياء الذين تدهورت ظروفهم في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تمر بها البلاد، بحسب فريد القاسم، الموظف من الدرجة الأولى في إحدى الدوائر الرسمية بدمشق. يقول القاسم في حديث مع «العربي الجديد»: «عندما تذهب إلى سوق البالة، والمفترض أن يكون سوق الفقراء والمحتاجين، فتجد أن ثمن حذاء يعادل راتب شهر لموظف من الدرجة الأولى، والذي تصنفه الحكومة ضمن الطبقة الوسطى، فعلى ما يبدو أنه لم يخبرها أحد أن الموظف في سورية أصبح من الطبقة المسحوقة شديدة الفقر».

وأضاف: «منذ سنوات لم نعد نستطيع شراء ثياب جديدة، وأصبحت محلات الألبسة المستعملة هي وجهتنا الوحيدة، لكن هذا العام يبدو أننا سنحرم من ترف ارتداء تلك الثياب، لأننا لم نعد نستطيع دفع ثمنها بالأصل». وتصطحب أم سعيد بدر أبناءها الثلاثة من بسطة لبيع الملابس المستعملة إلى بسطة أخرى تقلب الثياب المكومة عليها فوق بعضها البعض، علها تجد قميصا شتويا أو معطفا أو أي شيء يقيهم البرد، الذي بدأ يقرصهم مع هطول الأمطار التي بدأت تلفح وجوههم وتدخل منازل الفقراء من شقوقها.

ولكن الحظ لم يحالفها، فهي لم تجد بعد بما تحمله من مال ما يكفي لشراء ثلاثة قطع من الثياب، بالرغم من أنها تنازلت عن فكرة شراء معطف لزوجها ولها، قائلة في حديث مع «العربي الجديد»، «راتب زوجي 50 ألف ليرة سورية، في حين يبدأ سعر المعطف من 20 ألف ليرة والكنزة يبدأ سعرها من 9 آلاف ليرة، أما الأحذية تبدأ أسعارها من 15 ألف ليرة، وكنا فيما سبق يمكن أن نجد كنزة بألفي ليرة، ومعطف بـ3 أو 5 آلاف ليرة، أما الأحذية كانت تبدأ أسعارها من ألف ليرة». وتتابع: «لكن كلما قلت ذلك للبائعة، قالوا لي: ألم تعلمي كم أصبح سعر صرف الدولار الأميركي اليوم، متسائلة عن علاقة عائلتها بالدولار فدخل زوجها بالليرة السورية (ووصل سعر صرف الدولار الواحد إلى نحو 3000 ليرة)». من جانبه، قال أبو محمد (51) عاما، صاحب دكان لبيع الملابس المستعملة، في حديث مع «العربي الجديد»، «ما يتحكم بالأسعار، هو سعر صرف الدولار فبضاعتنا مستوردة وندفع ثمنها بالدولار، لذلك كل يوم هناك سعر جديد وغالبا يكون أعلى من اليوم السابق، فالليرة تسجل هبوطا في قيمتها بشكل شبه يومي».

وبين أن «الحركة في السوق هذا الموسم أقل بكثير من الفترة ذاتها من العام الماضي، وأعتقد أن هذا أمر طبيعي فنحن أنفسنا نتساءل من أين ستأتي الناس بالمال، ونتذكر كيف كنا نبيع الكنزة بـ25 ليرة واليوم بـ5 آلاف ليرة».

يشار إلى أن غالبية السوريين يعانون من غلاء تكاليف المعيشية، في ظل تدهور القيمة الشرائية لليرة، في حين ارتفعت معدلات البطالة إلى نسب غير مسبوقة، حتى أصبحت غالبيتهم عاجزين عن تأمين أبسط احتياجاتهم الأساسية. ويعاني السوريون من ضعف كبير في المرتبات رغم ارتفاع التضخم إلى مستويات قياسية. وكان وزير المالية بحكومة بشار الأسد، كنان ياغي، أكد في تصريحات مؤخراً، أن النفقات العامة في موازنة عام 2021 موزعة على نفقات جارية (رواتب، تعويضات) بنحو 7 آلاف مليار ليرة سورية، و1500 مليار ليرة سورية إنفاقاً استثمارياً، مضيفاً أن مخصصات الدعم الاجتماعي بلغت 3500 مليار ليرة سورية موزعة على دعم الدقيق التمويني، ودعم المشتقات النفطية.

الملابس المستعملة حلم بعيد المنال عن الفقراء والطبقة الوسطى (حسين بيلك/Getty)

أخبار العرب

تونس تطرح مناقصة شراء حبوب

قال متعاملون أوروبيون لوكالة رويترز، أمس الاثنين، إن ديوان الحبوب التونسي طرح مناقصة عالمية لشراء نحو 75 ألف طن من القمح الصلد و92 ألف طن من القمح اللين و75 ألف طن من علف الشعير. وقالوا إن الموعد النهائي لتقديم العروض هو اليوم، الثلاثاء، وإن مناشئ التوريد اختيارية. ويأتي اتجاه تونس لاستيراد الحبوب وسلع غذائية من الخارج رغم الإجراءات الحكومية التي تستهدف تشجيع الزراعة وزيادة الإنتاج المحلي.

تعاون اقتصادي بين الجزائر والإمارات

أكد وزير التجارة الجزائري كمال رزيق، خلال محادثات أجراها مع سفير الإمارات العربية المتحدة بالجزائر، على ضرورة تفعيل مجلس الأعمال الجزائري/ الإماراتي لتعزيز التعاون الثنائي واستقطاب المزيد من الاستثمارات، حسبما أفاد به بيان للوزارة. وحسب وكالة الأنباء الجزائرية، أمس الاثنين، أوضح البيان أن «وزير التجارة أجرى، أول من أمس، محادثات عبر تقنية التواصل المرئي عن بعد، مع سفير الإمارات بالجزائر يوسف سيف خميس، حيث تطرق الطرفان إلى سبل ترقية التعاون التجاري بين البلدين».

وفي هذا الصدد، عبر رزيق عن ارتياحه إزاء «التطور الإيجابي المسجل في مجال التعاون الثنائي، مؤكدا على ضرورة تفعيل مجلس أعمال جزائري إماراتي في أقرب الآجال لاستقطاب مزيد من الاستثمارات». كما دعا الوزير المتعاملين الاقتصاديين الإماراتيين إلى الولوج للسوق الجزائرية، مشيرا في هذا الإطار إلى وجود امتيازات عديدة لفائدة المستثمرين الأجانب في الجزائر.

انتهاء موسم القمح المحلي في السعودية

قالت المؤسسة العامة للحبوب السعودية (حكومية)، على صفحتها على موقع تويتر، أمس الاثنين، إنها اشترت 385,6 ألف طن من القمح المحلي مع انتهاء موسم استلام المحصول المحلي. وتلجأ السعودية إلى طرح مناقصات لشراء القمح من الخارج لعدم تلبية الإنتاج المحلي احتياجات البلاد من هذه المادة. وتعد المملكة واحدة من أكبر 20 دولة استيرادا للقمح.

تقارير عربية

اسواف

الأردن يؤجل سداد قروض البنوك تحت ضغط الشارع

عمان ـ **زيد الدبيسية**

تحت ضغط المطالبات وتردي الأوضاع المعيشية للمواطنين والآثار التي لحقت بالعديد من القطاعات الاقتصادية، استجابت الحكومة للشارع بتوجيه البنوك المحلية لتأجيل أقساط القروض على الأفراد والشركات لنهاية يونيو/ حزيران من العام المقبل، وقرر البنك المركزي، في تعميم أصدره للبنوك مساء أول من أمس، تمديد العمل بتعميمه الصادر في 15 مارس/ آذار الماضي، الذي ينظم عملية تأجيل الأقساط حتى 30 يونيو/ حزيران 2021، في ضوء المطالب الشعبية بتأجيل أقساط البنوك نتيجة لاستمرار الآثار السلبية لجائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبهدف تقليل تلك الآثار وإعطاء الشركات والأفراد المتضررين الوقت الكافي الذي يمكنهم من سداد التزاماتهم تجاه البنوك لحين تعافي التدفقات النقدية لمصادر دخلهم المختلفة.

12,2% ارتفاعا في قيمة الشيكات المرتجعة خلال 10 أشهر

وأكد «المركزي» في التعميم أن البنوك عليها أن تأخذ بعين الاعتبار أيضا أن مفهوم المتضرر يشمل الأفراد الذين انقطع دخلهم أو راتبهم أو تم تخفيضه بسبب جائحة كورونا. وقال وزير الدولة محمود الخرابشة، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن الحكومة تدرك الضائقة المعيشية التي يمر بها عدد كبير من المواطنين والتي تفاقمت نتيجة لأزمة كورونا وتداعياتها وأثرت على غالبية القطاعات والأفراد.

وأضاف أن الحكومة بحثت إمكانية اتخاذ البنوك لإجراءات جديدة من شأنها التخفيف عن المواطنين المقترضين منها، وذلك بتأجيل الأقساط الشهرية لعدة أشهر بدون كلف مالية إضافية على غرار ما حدث في بداية الجائحة، لأن ذلك يساعد عددا كبيرا منهم على تخطي الأوضاع الحالية، وخاصة منهم غير القادرين على تسديد التزاماتهم الشهرية. وأشار إلى أن الحكومة وبموجب قانون الدفاع، لها أن تضع يدها على أي منشأة أو وسائل النقل والأموال المنقولة وغير المنقولة في حال تسخيرها لحماية المواطن.

وادت الجائحة إلى حدوث انتكاسة لمعظم القطاعات، بخاصة التجارية منها، لدرجة أن كثيرا من المنشآت لم تعد قادرة على تسديد التزاماتها المالية للبنوك والجهات الأخرى وتغطية الشيكات الصادرة عنها. وأكد على ضرورة تأجيل أقساط البنوك، لأن ذلك ينعكس مباشرة على السوق ويساهم في زيادة الطلب على السلع والخدمات المختلفة. وطالبت نقابة تجار الآلبسة البنك المركزي الأردني بالتدخل لإلزام البنوك بتأجيل القروض لشهري نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول 2020، نظرا للظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الوطني نتيجة جائحة كورونا وشح السيولة الواضح في الأسواق.

وقالت النقابة في بيان صحافي، إن «الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المواطن والقطاعات الاقتصادية نتيجة الإغلاقات والحظر الشامل وتوقف العديد من القطاعات عن العمل أدت إلى تراجع الحركة الشرائية في القطاعات الاستهلاكية، وبالتالي أدى ذلك إلى تأثر القطاعات الاقتصادية سلبا».

وأضافت النقابة أن واقع حال معظم المواطنين يؤكد أن أغلبيتهم لن يستطيعوا سداد هذه الأقساط بسبب ظروفهم الصعبة، في حين أنه إذا تم تأجيل هذه الأقساط فإن قيمتها التي تتجاوز حوالي 420 مليون دولار شهريا، سيتم ضخها في الاقتصاد الاستهلاكي بحيث يتم تدوير المال لتشجيع الحركة الشرائية وتقوية الأسواق وإنعاشها والتخفيف على المواطنين، خاصة مع دخول فصل الشتاء الذي تكثر فيه الالتزامات من تدفئة وملابس وعلاج وغيره. وحسب أحدث بيانات للبنك المركزي، فقد ارتفعت قيمة الشيكات المرتجعة في الأشهر العشرة الأولى من العام الحالي بنحو 226 مليون دولار، أو ما نسبته 12,2% مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، لتبلغ حوالي 2,07 مليار دولار. وبلغت نسبة قيمة الشيكات المرتجعة إلى الشيكات المتداولة 5,3% مقارنة مع 3,9% في الفترة نفسها من العام الماضي.

وحسب عاملين في البنوك الأردنية، فإن وتيرة اقتراض الأفراد من البنوك تسارعت في العام الجاري، 2020، بسبب الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد عقب تفشي كورونا وتوقف الأنشطة الاقتصادية وتراجع دخول الأفراد مع زيادة الأسعار.

من جانبه، قال مدير عام جمعية البنوك ماهر المحروق، لـ«العربي الجديد»، إن الجمعية علمت بقرار تأجيل أقساط البنوك على الأفراد حيث يتم بالأصل إبلاغ الجمعية بالقرارات التي تصدر من هذا القبيل. وأضاف أن البنوك بادرت من تلقاء ذاتها هذا العام بتأجيل أقساط البنوك لعدة أشهر لتخفيف الأعباء عن المواطنين في ظل جائحة كورونا. وقال المحروق إن جمعية البنوك تلقت قرارا بتأجيل أقساط برنامج التمويل البالغ حجمه الإجمالي نحو 700 مليون دولار لنهاية العام 2021.

وتوقع البنك الدولي أن تؤدي حالات الإغلاق المحلية نتيجة فيروس كورونا والتباطؤ الاقتصادي العالمي واضطرابات التجارة وتعليق السفر الدولي وتراجع تحويلات العاملين في الخارج، إلى زيادة معدلات الفقر في المدى القصير بنسبة 11% في الأردن لتصل إلى نحو 27% حاليا.

ورجّح البنك انكماش الاقتصاد الأردني بنسبة 5,5% في عام 2020، وارتفاع الدين العام الإجمالي على مدى السنوات الثلاث المقبلة ليصل إلى 113,5% من الناتج المحلي الإجمالي في العام الحالي و114,1% خلال العام المقبل، وصولا إلى 115,2% في 2022.

تدهور الأوضاع المعيشية بسبب كورونا دفع المواطنين لمزيد من الاقتراض (فرانس برس)

وعود بصرف رواتب الفلسطينيين

قال رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، أمس الإثنين: «إن حقوق الموظفين أولوية لدى الحكومة، وسنصرف كامل المتأخرات دفعة واحدة فور استلامنا أموالنا كاملة من الجانب الإسرائيلي، وإذا لم نستلمها جميعها سنصرف ما سنستلمه». وأضاف رئيس الوزراء الفلسطيني، في كلمة له بمستهل جلسة الحكومة الأسبوعية أمس: «سنستلم جزءًا من الأموال في نهاية الأسبوع الحالي، وسنسدد به الرواتب كأولوية، ثم استحقاقات القطاع الصحي من مستشفيات خاصة وأهلية وموردي الأدوية والتجهيزات الطبية، ثم مساعدة الفقراء والعاطلين من العمل، ثم المقاولين وصغار الموردين وعطاءات الإمداد والتجهيز للأجهزة الأمنية وسداد قروض الحكومة من البنوك».

وقال اشتية: «إن أموال المقاصة يجب ألا تكون منقوصة وليست موضع ابتزاز سياسي».

جرائم مالية

الكويت تلاحق تبرعات مشبوهة

الكويت ـ **احمد الزعبي**

فيما أكدت الحكومة الكويتية مساعيها الجادة لمحاربة الفساد بكافة أشكاله، وفي ظل ضبط العديد من قضايا المخالفات المالية، خلال الفترة الماضية، كشف مصدر مسؤول لـ«العربي الجديد» عن قيام الحكومة بتحويل 9 شركات تقوم بجمع تبرعات غير قانونية إلى النيابة العامة.

وأكد المسؤول الحكومي، الذي رفض الكشف عن اسمه، أن إجمالي التبرعات التي جمعها تحت غطاء إنساني ودِيني في ظل تدهور الأوضاع المعيشية بسبب جائحة كورونا، خلال الأشهر الماضية، بلغ ما يقرب من 650 مليون دولار.

وبحسب المصدر، فإن الحكومة لن تتهاون في قضية جمع التبرعات بالأساليب غير الشرعية التي قد تستخدم في عمليات غسل الأموال والجرائم المختلفة، لافتا إلى أن رئيس مجلس الوزراء الكويتي، الشيخ صباح الخالد الصباح، أصدر تعليماته لوزير الشؤون مريع العقيل بضرورة ملاحقة الشركات التي تقوم بجمع التبرعات من المواطنين والمقيمين بطرق غير مشروعة، وعدم التهاون في تطبيق القانون بحق المخالفين.

على جانب آخر، أكد مصدر قانوني كويتي لـ «العربي الجديد» أن هناك مئات الشكاوى التي وردت من مواطنين ومقيمين تفيد بقيام شركات بجمع التبرعات تحت غطاء ديني وإنساني، في بعض الأحيان، وتحت ذريعة تدهور الأوضاع المعيشية لأسر العمالة الوافدة في الكويت.

وأوضح المصدر أن هذه الشركات قامت بجمع التبرعات من خلال وسائل عديدة، سواء بإرسال مندوبين إلى المنازل أو الاتصال عبر الهاتف أو بإرسال رسال نصية ومن خلال «واتساب» أو تطبيقات الهواتف والمواقع الإلكترونية، حيث تطلب الأموال من دون أوراق رسمية أو بتصريح من وزارة الشؤون، ما أثار شكوك المواطنين والمقيمين على حد سواء. وأضاف المصدر أن وحدة التحريات المالية رصدت تحويلات مشبوهة لشركات كويتية، وعلى إثر ذلك، تم تكليف الجهات الأمنية بتحري الأمر، تزامنا مع مئات الشكاوى من المواطنين، وهو ما سهل على جهات التحقيق كشف ورصد تلك الشركات التي تجري عمليات مشبوهة.

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي الكويتي، بدر الحميدي، لـ«العربي الجديد»، إن الكويت شهدت، خلال الفترة الماضية، العديد من قضايا الفساد الكبيرة التي هزّت الشارع وفجرت الغضب الشعبي، لافتا إلى ضرورة عدم التساهل مع هذه المخالفات.

وأضاف الحميدي أن الكشف عن العديد من قضايا الفساد ربما يكون أمرا جيدا، حيث يتم محاسبة ومحاكمة المتجاوزين والفاسدين.

وأوضح أن عمليات غسل الأموال تتم عبر العديد من الأنشطة والمجالات، ومنها العمل الخيري أو التبرعات، وعمليات بيع وشراء العقارات والمعارض العقارية والإعلانات التجارية، وغيرها من الأنشطة التي يجب على الحكومة مراقبتها.

وكانت حدة الغضب قد تصاعدت في الشارع الكويتي مع تواصل الكشف عن تفاصيل جديدة بشأن قضايا غسل الأموال المتعلقة بالصندوق السيادي الماليزي، والقضية المعروفة إعلاميا بـ «النائب البنغالي» الذي قدم رشاوى لمسؤولين في الحكومة الكويتية ونواب من أجل تسهيل المعاملات.

وفي وقت سابق، كشف تقرير حكومي صادر عن إدارة الاقتصاد الكلي التابعة لمجلس الوزراء الكويتي أن فاتورة الفساد في الكويت بلغت، خلال الـ 5 سنوات الأخيرة، نحو 16,4 مليار دولار، فيما تم الكشف عن قائمة لمشاهير «سوشيال ميديا» في الكويت تضم 56 شخصية (مواطنون ووافدون) تورطوا في عمليات غسل أموال، في حين قامت سلطات التحقيق بتجميد أرصدتهم.

بدوره، دعا الباحث الاقتصادي الكويتي عادل المضاحكة، إلى معالجة الثغرات القانونية التي يستغلها الفاسدون للقيام بجرائم غسل الأموال وجمع التبرعات بصورة غير قانونية، مؤكدا على ضرورة أن يقوم مجلس الأمة (البرلمان) المقبل بتشديد القوانين لردع المخالفين والمجرمين الذين أساؤوا لسمعة الكويت على الصعيد العربي والعالمي.

وقال المضاحكة، خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، إن الكويت لديها العديد من الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد، مشيرا إلى أن الأمر يتعلق بعدم جدية المسؤولين في الالتزام بالقوانين.

ووفق الباحث الاقتصادي الكويتي، فإن تورط بعض الجهات الحكومية والبنوك المحلية في قضايا غسل الأموال وجمع التبرعات قد يتسبب في تداعيات اقتصادية خطيرة، وقد يضع سمعة وشفافية المعاملات المصرفية الكويتية على المحك.

وفي وقت سابق، شكل وزير المالية الكويتي براك الشيتان، لجنة لدراسة تعديل قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأكد أن القرار يأتي تأكيداً على حرص الحكومة ودعمها المستمر والمتواصل لتعزيز وتفعيل دور وحدة التحريات المالية.

أخبار العالم

تأجيل قمة «أولوداغ»

أعلنت مجموعة مجلة «دوغان بوردا» التركية، عن تأجيل فعاليات قمة «أولوداغ الاقتصادية»، إلى نوفمبر/ تشرين الثاني من العام المقبل بسبب تدابير مكافحة كورونا. وأوضحت المجموعة، في بيان أمس، أنها قررت تأجيل فعاليات القمة الاقتصادية التاسعة إلى نوفمبر 2021، حفاظا على سلامة وصحة الضيوف والمتحدثين وشركاء الأعمال المشاركين في القمة. وأشارت إلى أن القمة تنظم بالتعاون مع ولاية بورصة (شمال غرب) ومجلات «كابيتال»، و«إكونوميست»، و«ستارت أب». وذكرت أن وزارة الصحة التركية تراقب مرحلة تفشي الجائحة بأهمية بالغة منذ البداية، مشيرة إلى أهمية التزام الأفراد والمؤسسات بتدابير مكافحة الجائحة. ولفتت إلى مشاركة أكثر من 1500 شخص في القمة المرتقبة، والمحافظة على المحتوى والأنشطة المخطط لها. وتناقش القمة العديد من القضايا المتعلقة بالاقتصاد التركي والعالمي، وكيفية بناء استراتيجيات اليوم والغد الاقتصادية، بالإضافة إلى تناول مواضيع أخرى.

الهند تشتري نحو 20 مليون برميل

قالت ثلاثة مصادر تجارية لـ«رويترز»، أمس الإثنين، إن مؤسسة النفط الهندية، أكبر شركة تكرير حكومية في البلاد، اشترت نحو 20 مليون برميل من الخام من غرب أفريقيا والشرق الأوسط للتسليم في أوائل 2021. وأضافت المصادر، التي رفضت ذكر أسمائها، أن المؤسسة اشترت الشحنات على ثلاث جولات من العطاءات هذا الشهر للتسليم في يناير/ كانون الثاني وفبراير/ شباط. وذكرت المصادر أن الخام منخفض الكبريت من نيجيريا وأنغولا يشكل الجزء الأكبر من الإمدادات. وأضافوا أن درجات الخام تشمل إرها وفوركادوس وجيراسول وزاكوم العلوي وداس ومربان.

اقتصاد الناس

ربما تتخطى مخاطر الموجة الثانية من جائحة كورونا الكلف المالية والكساد الاقتصادي في أوروبا، لتنعكس سلباً على النظام الديمقراطي الليبرالي وتماسك النسيج الاجتماعي، وتتزايد الاحتجاجات الشعبية في أوروبا ضد عمليات الإغلاق والعزل

أوروبا صدمة اقتصادية

كلفة الموجة الثانية لكورونا تتجاوز البطالة والإفلاس

لندن ـ **موسى مهدي**

رغم الآمال الكبرى التي انتعشت، خلال الشهر الجاري، في القضاء على جائحة كورونا وعودة الحياة إلى طبيعتها ربما بنهاية العام المقبل، بعد الإعلان عن لقاحات ناجعة (فايزر وبيونتيك وموديرنا وأسترازينيكا)، إلا أن المخاوف من الإفرازات السلبية للجائحة لم تنته. وحسب محللين، فإن هنالك مخاوف من أن تضع الموجة الجديدة من الجائحة وعمليات الإغلاق الكامل أو الجزئي للاقتصاد والأسواق والمحال التجارية والعزل الاجتماعي، العالم الغربي، أمام تحديات رئيسية تتعدى الخسائر الاقتصادية والنقدية والاجتماعية، لتصل ضرباتها الموجعة إلى النظام السياسي والاجتماعي الرأسمالي الغربي.

على الصعيد النقدي، هزت الجائحة، حتى الآن، الثقة في النقود كأداة لحفظ القيمة، إذ أدى ارتفاع عمليات التحفيز النقدي المكثف من الدولارات واليوروهات في أنحاء العالم إلى صعود العملات البديلة، وعلى رأسها العملات الرقمية، إذ عادت عملة بتكوين، ويشير خبير في موقع «الديمقراطية المفتوحة» في لندن، وهي مؤسسة تهتم بالحريات الفردية، إلى أن الجائحة قللت من دور البرلمان والسلطات المحلية المنتخبة في المجالس البلدية، ومنحت سلطات أكبر للأمن والشرطة. واعتبر أن الجائحة عملت على تهميش المؤسسات الديمقراطية والحريات.

وعلى صعيد تماسك النسيج الاجتماعي، رفعت الجائحة من معدلات البطالة، وزاد تبعاً لذلك عدم المساواة في الدخول والفجوة بين الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة، إذ أن العديد من أفراد الطبقة الوسطى في الدول الرأسمالية فقدوا وظائفهم وانضموا إلى طابور الفقراء الذين ينتظرون المعونات الحكومية وهدايا الجمعيات الخيرية. في هذا الصدد، حذرت رئيسة الوزراء الفنلندية، سانا مارين، من أن إجراءات الإغلاق والعزل الاجتماعي ربما ستقود تدريجياً إلى صعود جديد لموجة التيارات الشعبوية في أوروبا، بعد أن خمدت خلال العام الماضي. وتوقعت مارين، في تعليقات نقلتها صحيفة «فاينانشيال تايمز»، يوم الخميس الماضي، أن تقود إجراءات العزل الاجتماعي القاسية إلى اضطرابات واحتجاجات شعبية واسعة في أوروبا، وربما توفر أرضية جديدة لاستغلالها من قبل التيارات الشعبوية، كما استغلت من قبل موضوع الهجرة في أوروبا. وتمكنت الأحزاب الشعبوية خلال الأعوام الأخيرة من الصعود إلى الحكم في إيطاليا وازدات من رصيدها السياسي في العديد من دول الاتحاد الأوروبي مثل ألمانيا. وقالت مارين في تحذيرها، «إذا جاءت الموجة الثانية من فيروس كورونا من الضغوط على المؤسسات الصحية والاقتصاد في أوروبا، وربما لن تستطيع أوروبا تحمّل الركود الاقتصادي لفترة طويلة، إذا أنه يرفع من معدلات الإفلاس في الأعمال التجارية والشركات ويزيد تبعاً لذلك من معدل البطالة».

الأرباح يستفيدون

ومعروف أن الأزمات الاقتصادية الكبرى، والحروب من دون الرجوع إلى البرلمانات بذريعة حماية المواطنين من العدوى، ويشير خبير في موقع «الديمقراطية المفتوحة» في لندن، وهي مؤسسة تهتم بالحريات الفردية، إلى أن الجائحة قللت من دور البرلمان والسلطات المحلية المنتخبة في المجالس البلدية، ومنحت سلطات أكبر للأمن والشرطة. واعتبر أن الجائحة عملت على تهميش المؤسسات الديمقراطية والحريات.

وعلى صعيد تماسك النسيج الاجتماعي، رفعت الجائحة من معدلات البطالة، وزاد تبعاً لذلك عدم المساواة في الدخول والفجوة بين الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة، إذ أن العديد من أفراد الطبقة الوسطى في الدول

مظاهرات ضد الإغلاق والعزل الاجتماعي في عاصمة جمهورية التشيك، براغ (Getty)

انكماش حاد بمنطقة اليورو

أظهر مسح، أمس، أن أنشطة الأعمال بمنطقة اليورو سجلت انكماشا حادا خلال الشهر الجاري، إذ أجبر تجدد إجراءات العزل العديد من الشركات العاملة بقطاع الخدمات المهيمن على التكتل على إغلاق أبوابها مؤقتا. وأظهرت القراءة الأولية لمؤشر «آي.آتش.إس ماركت» لمديري المشتريات، وهو مقياس لصحة الاقتصاد، هبوط المؤشر إلى 45,1 في نوفمبر/ تشرين الثاني من 50 في أكتوبر/ تشرين الأول، وهو المستوى الفاصل بين النمو والانكماش.

الجائحة عززت الشكوك في النقود الورقية وزادت من الفوارق الطبقية

شكلت تاريخياً بيئة خصبة لنشوء التيارات الشعبوية المتطرفة في العالم. وعادة ما يستفيد الأثرياء من عمليات التحفيز النقدي والفائدة السالبة في أوروبا، عبر استثمار هذه الأموال شبه المجانية التي يحصلون عليها من البنوك المركزية في أسواق المال، بينما يخسر أفراد الطبقة الوسطى وكبار السن القيمة الحقيقية لادخاراتهم في المصارف التجارية.

وهذا العامل ترجم في الزيادة الضخمة التي شهدتها ثروات المليارديرات في العالم خلال موجة كورونا الأولى. وحسب بيانات «فوربس» الأميركية وقواتم وكالة بلومبيرغ، فإن ثروات بعض كبار الأغنياء في العالم قفزت بنحو مئات المليارات في شهور بسيطة، مستفيدة من الأموال المجانية وارتفاع أسواق الأسهم.

ومنذ الشهر الماضي، تتنامى الاحتجاجات الشعبية في أوروبا ضد العزل الاجتماعي، إذ عمت الاحتجاجات شوارع المدن الكبرى في البرتغال وإسبانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا. وتسعى بعض الدول الأوروبية إلى تفادي هذه الاحتجاجات، عبر البحث عن بديل لتلافي مخاطر اتساع نطاق انتشار الفيروس عبر إجراء اختبارات العدوى بالفيروس على كامل السكان، مثلما حدث في بعض الدول الآسيوية. ووفق محللين، فإن مثل هذه الاختبارات ربما تخفف بشكل جزئي إجراءات العزل الشاملة التي يتذمر منها المواطنون في الوقت الراهن.

وعلى الرغم من أن خسارة الرئيس دونالد ترامب الانتخابات الرئاسية في أميركا، ربما تشكل ضربة للتيارات الشعبوية والحركات اليمينية المتطرفة في أوروبا، إلا أن هنالك مخاوف جدية من أن تداعيات الموجة الثانية من كورونا ربما لا تقتصر إفرازاتها على الكلف المالية والاقتصادية لأقتصادات المتقدمة، خاصة في دول الاتحاد الأوروبي التي يجمع بينها اتحاد هش وتتناهشها القوميات.

وحتى الآن، بلغ عدد الإصابات في العالم 55 مليون إصابة، وتقف الحكومات حائرة حول كيفية التعامل مع التداعيات لجائحة كورونا التي ربما تتجاوز كلف المال والكساد الاقتصادي إلى كلف باهظة على صعيد تماسك النسيج الاجتماعي وإضعاف النظام السياسي الرأسمالي والحريات في أوروبا أو حتى ربما حدوث انقسام خطير، مثلما يحدث الآن في الولايات المتحدة.

رؤية

إسرائيل والحقبة البايدنية

سهام معط الله

حقّق رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، انتصارات كبيرة خلال السنوات الأربع التي قضاها الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في البيت الأبيض، فقد اعترفت الولايات المتحدة تحت الإدارة الترامبية بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان السورية المحتلة، ونقلت سفارتها إلى القدس المحتلة واعترفت بها عاصمة لإسرائيل. ووفّرت تلك الإدارة كل الظروف المواتية لتمرير صفقة القرن ونجاح اتفاقية السلام، ومكّنت من ضمّ ثلاث دول عربية هي الإمارات والبحرين والسودان إلى قافلة التطبيع التاريخية مع الكيان الصهيوني. وقد أزعجت هذه العلاقة الوطيدة فوق العادة بين ترامب ونتنياهو الحزب الديمقراطي بالولايات المتحدة، حيث سيؤدّي انضمام الرئيس المنتخب جو بايدن إلى البيت الأبيض إلى انبثاق عهد جديد ذي ملامح غير واضحة في العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل، تاركاً نتنياهو في موقف لا يُحسد عليه، فكيف سيتأقلم هذا الأخير مع سياسة بايدن؟ وهل سيضطرّ إلى اللجوء إلى اللوبي الضاغط داخل الولايات المتحدة وخارجها للحفاظ على الزخم الذي حقّقه خلال الفترة الماضية؟ وهل سيضع هذه المرّة مصالح بلاده فوق مصالحه؟

ينطبق على الثنائي ترامب - نتنياهو المثل القائل «وافق شنّ طبقة»، نظراً لأسلوبهما المتماثل في كسر المحظورات وارتكاب الحماقات، ومع انتهاء الحقبة الترامبية يتعيّن على نتنياهو العدول عن أسلوبه المتهوّر القديم وانتهاج أسلوب جديد يتماشى وفقاً لأميركا البايدنية، وذلك إن أراد استمرار تدفّق حنفية المساعدات الأميركية لبلاده. والفرصة لا تزال سانحة أمام نتنياهو لإعادة ضبط النغمة مع رئاسة بايدن الذي يُعتبر بدوره مؤيّداً قديماً للعلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وحائزاً على سجِّل حافل في الكونغرس بشأن التشريعات المؤيِّدة لدولة الاحتلال. وصديقاً لجأ إليه الإسرائيليون في ذروة التوتّر مع الرئيس السابق باراك أوباما، ولكون أهداف سياسة بايدن لا تعكس بالضرورة أهدافه الخاصّة، فينبغي على نتنياهو أن لا يشعر براحة كبيرة، وأن يستخدم كل عصبوناته والوسائل المتاحة له لإبعاد المساعدات الأميركية عن مصيدتي التدقيق وخفض الإنفاق.

والآن أكثر من أي وقت مضى ستكون المساعدات الأميركية تحت مجهر المقارنة الإسرائيلي، فمنذ عام 1999، تمّ تحديد المساعدة الأميركية الشاملة لإسرائيل في مذكّرات تفاهم مدّتها 10 سنوات بين الحكومتين الأميركية والإسرائيلية، وجدير بالذكر أنّها ليست اتفاقيات ملزمة قانوناً مثل المعاهدات، وبالتالي لا تتطلّب مصادقة مجلس الشيوخ عليها، ويجوز للكونغرس قبول أو تغيير مبالغ المساعدة السنوية لإسرائيل، فقد بلغت قيمة المساعدات الأميركية الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل ضمن مذكّرة التفاهم الأولى للفترة الممتدة ما بين 1999 و2008، والتي تمّت الموافقة عليها في ظلّ إدارة كلينتون باسم GLIDE PATH AGREEMENT، 26,7 مليار دولار (منها 21,3 مليار دولار كمساعدات عسكرية فقط).

وفي عام 2007، وافقت إدارة بوش والحكومة الإسرائيلية على مذكّرة تفاهم ثانية تتكوّن من حزمة مساعدات عسكرية بقيمة 30 مليار دولار للفترة الممتدة ما بين 2009 و2018.

وفي 14 سبتمبر/أيلول 2016، وقّعت الحكومتان الأميركية والإسرائيلية في مقرّ وزارة الخارجية بواشنطن على مذكّرة تفاهم أخرى مدّتها 10 سنوات بشأن المساعدات التي تغطي الفترة الممتدة ما بين 2019 و2028 والتي تعهّدت فيها الولايات المتحدة بتقديم 38 مليار دولار كمساعدات عسكرية لضمان التفوّق العسكري لإسرائيل (منها 33 مليار دولار مقدمة من منح التمويل العسكري الأجنبي لشراء تجهيزات دفاعية إضافة إلى 5 مليارات دولار مقدمة من مخصّصات برامج الدفاع الصاروخي لتطوير نظام «القبّة الفولاذية» للدفاع الجوّي الإسرائيلي).

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2020، قرّرت إدارة ترامب انتهاز الفرصة في الوقت المتبقّي، وتسريع الجدول الزمني لتسليم إسرائيل مبلغاً جزئياً من الـ 26,4 مليار دولار المتبقّية من إجمالي 33 مليار دولار التي تمّ التعهّد بها ضمن منح التمويل العسكري الأجنبي في مذكّرة التفاهم لعام 2016، وفي انتظار موافقة الكونغرس على هذا القرار، قد توافق الولايات المتحدة أيضاً على بيع المزيد من الطائرات المقاتلة من طراز «F-35» إلى إسرائيل وتسليمها طائرات التزويد بالوقود الجوّي والنقل من طراز «KC-46A»، وهذا وفقاً لأحدث تقرير صادر عن خدمة أبحاث الكونغرس «CONGRESSIONAL RESEARCH SERVICE» الأميركي في 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

ويمثّل إقدام ترامب على تسريع وتيرة وصول المساعدات الأميركية العسكرية للإيادي الإسرائيلية في الأيام المعدودة له في البيت الأبيض عن اقتراب دخول تلك المساعدات نفق التدقيق واحتمالية التخفيض بسبب جائحة كورونا التي عبثت بالمؤشرات الاقتصادية الحسّاسة للولايات المتحدة.

لا يخفى على أحد أنّ المساعدات الأميركية لإسرائيل تستهدف الجانب العسكري بغية تعزيز القدرات العسكرية الدفاعية والهجومية للكيان الصهيوني، وإعلاء هيمنته في المنطقة الموبوءة بالصراعات والنزاعات، ولكن يبدو أنّ بايدن سيُدخل متغيِّرات جديدة على لعبة الشطرنج الإسرائيلية في المنطقة ويرشّها بشيء من الديمقراطية، فهو مستعدّ لإنعاش القضية الفلسطينية ومن المرجَّح أيضاً أن يسعى إلى إظهار شكل من أشكال التقارب مع إيران لإنقاذ خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، وكأنّه يرغب في إضفاء تغيير ولو بسيط على البيادق التي وضعها ترامب، ولكن البيادق أقلّ القطع حركة في هذه اللعبة، تعتبر عملية تحريكها استراتيجية فعّالة يمكن أن تهدم المستوى القياسي الذي وصل إليه نتنياهو في عهد ترامب. ومع اقتراب اللحظة التي سنطأ فيها قدما بايدن البيت الأبيض، يتكمش تغوُّل نتنياهو الذي يترقّب عن كثب تحرُّكات البدائل القادمة نتيجة مغادرة أقوى أنصار إسرائيل في عام 2021 مثل اليهودي، إليوت إنجل، (ديمقراطي من نيويورك)، ونيتا لوي، (ديمقراطية من نيويورك) اللذين دعما إسرائيل خلال ترؤُّسهما للجان مجلس النواب القوية للشؤون الخارجية والمخصّصات.

وبالمقابل سيكون هناك تقدُّم في الرتب لأعضاء قد سبق لهم التصادم علانية مع المؤيِّدين لإسرائيل كعضوة الكونغرس، بيتي ماكولوم، (ديمقراطية من مينيسوتا)، وباربرا لي، (ديمقراطية من كاليفورنيا) واللتين ستضطلعان بأدوار مؤثّرة في إعداد الميزانية المخصّصة لمساعدة الأمن الإسرائيلي.

باركليز: 53 دولاراً للنفط في 2021

لندن ـ **العربي الجديد**

توقع مصرف باركليز البريطاني، الإثنين، أن يبلغ متوسط سعر النفط 53 دولاراً لبرميل خام برنت خلال العام المقبل، 2021. وهذه التوقعات أقل من توقعات مصارف أخرى، من بينها «جي بي مورغان».

وقال البنك، في تقرير له أمس، نقلت وكالة رويترز مقتطفات منه، إن اللقاحات المرتقبة ستعيد الطلب على النفط الخام نحو الارتفاع، وهو ما سيظهر بشكل واضح اعتباراً من النصف الثاني من 2021. وتأثرت أسعار النفط الخام سلباً خلال العام الجاري بفعل إجراءات دولية صارمة، شملت غلق المرافق العامة ووسائط النقل الجوي على وجه الخصوص، نجم عنها تراجع في الطلب على مصادر الطاقة التقليدية.

وتواجه الأسعار حالياً ضغوطاً مرتبطة بإعادة غلق اقتصادات رئيسة، خاصة في أوروبا، إلا أن بيانات من شركات أدوية عالمية بشأن توصلها لنتائج واعدة للقاحات مرتقبة، أنعشت الأسواق مجدداً.

وذكر البنك أن توقعاته لسعر برميل خام غرب تكساس في 2021، تبلغ 51 دولاراً. وأشار إلى أن الأسعار قد تلقى دعماً إضافياً من تحالف «أوبك+» في حال تمديد اتفاق المرحلة الثانية من خفض الإنتاج. وتنتهي المرحلة الثانية من اتفاق خفض الإنتاج، التي بدأ تنفيذها في أغسطس/ آب الماضي، بخفض 7,7 ملايين برميل يومياً في نهاية العام الجاري.

محطة وقود بمدينة هاملتون في مقاطعة أونتاريو الكندية (Getty)

الصين تزيح أميركا من صناعة التكرير

مصفاة تكرير مشتركة مع دول نفطية في الصين (Getty)

بكين ـ **العربي الجديد**

تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن تصبح الصين أكبر دولة تكرير للنفط في العالم بدلاً من الولايات المتحدة الأميركية. وبينما تعاني المصافي في الولايات المتحدة وأوروبا من أزمة اقتصادية أعمق، إلى جانب أن التحول بعيداً عن الوقود الأحفوري يضعف التوقعات طويلة الأجل للطلب على النفط، تواصل الصين اعتمادها على المشتقات النفطية في الوقود.

وحسب وكالة بلومبيرغ، أغلقت «رويال دانش شل» مصفاة تكرير النفط التابعة لها في كونفنت بولاية لويزيانا في وقت سابق من هذا الشهر، وذلك على الرغم من أنها لم تكن قديمة ولكنها كبيرة حسب المعايير الأميركية، وليست متطورة بشكل يكفي لتحويل كمية كبيرة من النفط الخام إلى وقود عالي القيمة. ومع إغلاق المنصة، أصبح حوالي 700 عامل بلا وظيفة، في الوقت الذي كانت تطلق فيه وحدة جديدة في مجمع «تشجيانغ» التابع لشركة «رونغ شنغ للبتروكيماويات»، شمال شرقي الصين. ويعد ذلك المشروع واحداً من أربعة مشروعات قيد التنفيذ في البلاد، بقدرة معالجة للنفط الخام يصل إجماليها إلى 1,2 مليون برميل يومياً، أي ما يعادل قدرة التكرير الإجمالية للمملكة المتحدة.

وأصبحت مصافي التكرير الصينية مع زيادة الطاقة الإنتاجية قوة متنامية في الأسواق الدولية للبنزين والديزل وأنواع الوقود الأخرى.

تفاقم أزمات الاقتصاد الإيراني

طهران ـ **العربي الجديد**

تتصاعد أزمات الاقتصاد الإيراني مع تفشي وباء كورونا واستمرار العقوبات الأميركية. وقال الخبير الاقتصادي الإيراني إحسان سلطاني، إن الاقتصاد في بلاده «مغلق» بسبب ارتفاع أسعار العملات الأجنبية والعقوبات المفروضة على البلاد وظهور فيروس كورونا. جاء ذلك في حديث لسلطاني لموقع «فارارو» الإخباري الإيراني الخاص، حيث قيّم فيه المشاكل الاقتصادية في البلاد. وقال سلطاني: «نحن في حلقة مفرغة ينخفض فيها الإنتاج وترتفع الأسعار وينخفض الاستهلاك تبعاً لذلك». وأشار إلى أن هذا الاتجاه السلبي سيؤدي إلى تعميق الركود الاقتصادي في البلاد خلال الشهر المقبل. ولفت إلى أنه لا يوجد أحد في المتاجر للتسوق، لأن الناس لا يملكون المال في مدينة حضرية مثل طهران. وأوضح أن «الارتفاع الكبير في سعر الدولار كان السبب الرئيسي لانغلاق الاقتصاد، وتلت ذلك أزمة كورونا والعقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران».

ووفق سلطاني، فإن توزيع الأموال على الناس لإنقاذ الوضع لن يحل المشكلة، مشيراً إلى تصريح الرئيس الإيراني حسن روحاني بشأن عزمه على تقديم 100 ألف تومان إيراني لـ30 مليون شخص لمدة 4 أشهر. وتوقع أن تواجه البلاد أزمات خطيرة إذا لم ينخفض سعر الدولار أمام العملة الإيرانية (التومان). وقال في هذا الصدد، إن «الحكومة تقدم الصدقات للشعب من النفوذ التي تأخذها من جيوبهم، لن تدور عجلة الاقتصاد بهذا الشكل، وهذه الصدقات تزيد من ارتفاع الأسعار».

ويوم الثلاثاء الماضي، قال روحاني إن الأوضاع الاقتصادية في بلاده «ماضية نحو التحسن والازدهار»، على الرغم من استمرار العقوبات الأميركية المفروضة على طهران منذ أغسطس/ آب 2018. وتضرر الاقتصاد الإيراني بشدة منذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في مايو/ أيار 2018، واستئناف فرض عقوبات اقتصادية وتجارية ونفطية اعتباراً من أغسطس 2018. يذكر أن الحكومة الإيرانية عقدت، يوم الأحد الماضي، ثاني اجتماع طارئ لها لدراسة ملاحظات لائحة الموازنة العامة للسنة المالية المقبلة، التي تبدأ في 21 مارس/ آذار 2021. وحسب وكالة فارس الإيرانية، أفاد المركز الإعلامي في رئاسة الجمهورية في تقرير له، بأنه تمت خلال الاجتماع دراسة بعض بنود اللائحة ومن ثم جرت المصادقة عليها.

محل صرافة في العاصمة الإيرانية طهران (Getty)